اختصاصات النيابات

Jurisdictions of Prosecutions

|  |  |
| --- | --- |
| نيابة النقض | Prosecution of Cassation |
| يتولى رئاسة هذه النيابة عضو نيابة بدرجة محامي عام أو من يقوم مقامه ويعاونه عدد من الأعضاء.  ويختص من يتولى رئاسة هذه النيابة بما يلي:   1. تمثيل النيابة العامة أمام المحكمة الاتحادية العليا بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العاملين معه لا تقل درجته عن رئيس نيابة. 2. إبداء الرأي في الطعون الجزائية وطعون الأحوال الشخصية التي تحال إليه من الدوائر المختلفة بالمحكمة الاتحادية العليا، وذلك بإعداد مذكرة بالرأي القانوني. 3. مراجعة الطعون الواردة إليه من النيابات المختلفة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتقرير بالطعن عليها أمام المحكمة الاتحادية العليا بحالتها أو بعد اعتمادها من رئيس النيابة إذا كانت موقعة من دونه أو بتقرير معدل موقع من رئيس نيابة على الأقل إن اقتضى الأمر ذلك واستطلاع رأي النائب العام فيما يرى عدم وجود وجه للطعن فيه منها. 4. إخطار مكتب النائب العام بالمبادئ التي تقررها المحكمة الاتحادية العليا. 5. متابعة تحديد جلسات طلبات إعادة النظر لإعلان الخصوم بها. | Presided by a prosecution member with the rank of a public advocate or his proxy assisted by other members.  He powers are:   1. Represent the public prosecution before the high federal court, either by himself or by one of his subordinates with a grade not less than head of prosecution. 2. Give opinion on penal and family affairs challenges referred to him from different departments in the high federal court, to prepare a legal opinion memo. 3. Review challenges received from different prosecutions and take necessary action, to decide to raise the challenge before the high federal court or following to its approval by the head of prosecution. 4. Notify the office of the attorney general on the principles decided by the high federal court. 5. Follow-up the fixing of session for review applications to inform litigants. |
| نيابة الاستئناف | Appeal Prosecution |
| يتولى رئاسة هذه النيابة عضو نيابة بدرجة محامي عام أو من يقوم مقامه ويعاونه عدد من أعضاء النيابة.  ويختص من يتولى رئاسة هذه النيابة بما يلي:   1. توزيع العمل بين أعضاء النيابة العاملين معه. 2. إخطار الخصوم ـ عدا المستأنف ـ بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف عملاً بالمادة 236 فقرة أولى من قانون الإجراءات الجزائية. 3. مراجعة كافة القضايا المستأنفة وتقارير ومذكرات استئنافها قبل جلسة نظرها بموعد مناسب. 4. تمثيل النيابة العامة أمام المحاكم الاستئنافية بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العاملين معه. 5. مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم الاستئنافية وإعداد الطعون بالنقض فيها وفقاً لأحكام القانون. 6. التدخل في القضايا المدنية والأحوال الشخصية المستأنفة التي يكون تدخل النيابة العامة فيها وجوبياً عملاً بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 في شأن الإجراءات المدنية. 7. مراجعة كشوف جلسات محاكم الجنايات والجنح وأحكام البراءة التي ترد إليه من النيابة الكلية. 8. تحقيق شكاوى المحامين والمترجمين والخبراء وفقاً لأحكام القوانين المنظمة لهذه المهن وإعداد مذكرة بالرأي فيها. 9. مراجعة محاضر الشكاوى الإدارية والعوارض المحفوظة. 10. عرض أمر المتهم المحبوس احتياطيا على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. 11. عرض القضايا الصادرة فيها أحكام بالبراءة أو بعدم الاختصاص لعدم انطباق القانون الوطني الصادرة من محاكم أول درجة ومحاكم الاستئناف التي لم يطعن عليها، على الإدارة المختصة بمكتب النائب العام لدراستها وإبداء الرأي فيها. | This Prosecution is presided by a prosecution member who is at an attorney general grade or an equivalent, assisted by a number of prosecution members.  The member who presides the prosecution shall assume the following functions:   1. Distribution of tasks among the prosecution members. 2. Notification of the opponents – except the Appellant – of the hearing fixed for the appeal examination pursuant to Article No. (236), paragraph (1) of the Penal Procedure Code. 3. Review all the appeal cases, reports and memoranda within an ample time before the session date. 4. Representation of the Public Prosecution by himself or through one of the Prosecution members before the appeal courts. 5. Review all the judgments rendered by the courts of appeal and prepare all challenges by cassation of the same according to the law. 6. Interview in the appealed civil and personal status cases, where the public prosecution intervention is mandatory, pursuant to the Federal Law No. (11) of 1992, concerning the Civil Procedures. 7. Review the lists of the Criminal and Misdemeanor session, acquittal judgments received from the plenary prosecution. 8. Investigation of the complaints raised by the lawyers, translators and experts, according to the laws regulation such professions and prepare an opinion note thereon. 9. Review the administrative complaints reports and dismissed petitions. 10. Present the case of the precautionary detained accused to the court, which issued the non-jurisdiction judgment, when the judgment is rendered without an action been taken, pursuant to Article (119) of the Penal Procedures Code. 11. Present the cases in which acquittal or non-jurisdiction rulings are issued because the national law was not applicable thereto, which are issued by courts of first instance thereto, which are issued by courts of first instance and court of appeals, that are not challenged, to the competent department at the Chief Public Prosecutor office for study and opinion. |
| النيابة الكلية | Plenary Prosecution |
| يرأس النيابة الكلية عضو نيابة بدرجة محامي عام أو من يقوم مقامه ويعاونه عدد كاف من أعضاء النيابة.  ويختص رئيس النيابة الكلية بما يلي:   1. توزيع العمل بين أعضاء النيابة الكلية العاملين معه. 2. توزيع المناوبات على أعضاء النيابة الكلية العاملين معه وإعداد كشوف شهرية بهذا التوزيع تخطر بها الشرطة وترسل صورة منها لمكتب النائب العام. 3. التصرف في قضايا الجنايات أو القضايا التي تنطوي على شبهة الجناية بإحالتها لمحكمة الجنايات المختصة أو التقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو استبعاد شبهة الجناية منها، وإرسال قضايا الجنايات التي يصدر فيها أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلى مكتب النائب العام للمصادقة على الأمر. 4. إبداء الرأي في قضايا الجنح والمخالفات التي يستطلع رأيه فيها بشأن حفظها أو التقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى. 5. إبداء الرأي في القضايا التي يرى فيها رفع دعوى البلاغ الكاذب على المبلغ كذباً. 6. إبداء الرأي في القضايا التي يرى فيها استخراج الجثث من المقابر. 7. إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة التابعين له والتصرف فيها على النحو الذي يراه. 8. الانتقال إلى النيابات الجزئية التابعة له لتفقد سير العمل بها من الناحيتين الفنية والإدارية، وإعداد تقرير بذلك وإرساله إلى مكتب النائب العام. 9. مراجعة كشوف الجلسات والأحكام الصادرة فيها والتقرير باستئناف ما يرى استئنافه منها، وإرسال قضايا البراءة وقضايا عدم الاختصاص لعدم انطباق القانون الوطني التي لم يطعن عليها لنيابة الاستئناف. 10. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسال القضايا المحفوظة لمكتب النائب العام. 11. التصرف فيما يرد إليه من قضايا أخرى من النيابات الجزئية التابعة لاختصاصه. 12. التدخل في القضايا المدنية والأحوال الشخصية التي يكون تدخل النيابة العامة فيها وجوبياً عملاً بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 في شأن الإجراءات المدنية. 13. التفتيش على المنشآت الإصلاحية والعقابية وأماكن الحجز والحبس الاحتياطي التي تقع في دائرة اختصاصه، بنفسه أو بمن يكلفه بذلك من أعضاء النيابة وإعداد تقرير بما يعن له من ملاحظات ومقترحات وإرساله إلى مكتب النائب العام. 14. الفصل في طلبات الحصول على صور المحاضر والتحقيقات الجنائية المقدمة من ذوي الشأن. 15. عقد لقاءات دورية في أوقات متقاربة مع أعضاء النيابة أو مع العاملين بالقلم الجنائي ليسمع منهم ما يعن لهم من أمور متعلقة بعملهم وليصدر توجيهاته إليهم بما يحقق الارتفاع بمستوى أداء العمل، والالتزام بالسلوك الواجب إتباعه. 16. الانتقال في القضايا الهامة للإشراف على تحقيقاتها وتولي ما يرى تحقيقه منها. 17. إرسال القضايا التي يرى فيها تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إعمالاً لنصوص المواد من (295) إلى (299) من قانون الإجراءات الجزائية مشفوعة بمذكرة بالرأي إلى مكتب النائب العام. 18. تحقيق الطعون بالتزوير وقضايا الإفلاس ورد الاعتبار وإسناد ما يرى إسناده منها لأي من أعضاء النيابة. 19. إخطار النائب العام بالقضايا التي يتهم فيها أحد أعضاء السلك الدبلوماسي أو القنصلي الأجنبي أو فيما يتعلق بمقار البعثات. 20. إخطار النائب العام بالقضايا التي يتهم فيها أحد القضاة أو أعضاء النيابة العامة أو نظرائهم من دول مجلس التعاون، وعند القبض في حالة التلبس يتم الإخطار فوراً. 21. عرض أمر المتهم المحبوس احتياطيا على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. 22. إخطار مكتب النائب العام بالحوادث ذات الأهمية سواء بالنسبة لأطرافها أو موضوعها. 23. إخطار النائب العام بطلبات القبض على الأطباء أو حبسهم احتياطياً أثناء التحقيق معهم في الوقائع المتعلقة بالخطأ الطبي طبقاً للمادة 24 من القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2008 في شأن المسئولية الطبية لاتخاذ شؤونه فيه. | The Plenary Prosecution is presided by a member at attorney general grade or an equivalent assisted by a sufficient number of prosecution members.  The Chief of Plenary Prosecution shall assume the following functions:   1. Distribution of tasks among the Plenary Prosecution members. 2. The distribution of monthly lists, of which the Police is informed, and copy of which shall be forwarded to the Public Prosecutor office. 3. Take action in the criminal cases or those involve in a criminal suspicion, by referring them to the competent criminal court, decide that there is no case or exclude the criminal suspicion. Also send the criminal cases in which it has been decided there was no case, to the Public Prosecution office for approval. 4. Give opinion on the misdemeanor of offence cases, in which his opinion is sought as to whether the case should be dismissed or considered as no case. 5. Give opinion on cases in which a decision shall be made to file a false proclamation case against the informant. 6. Give opinion in the case where it is required to retrieve the dead body from the grave. 7. Revoke the orders issued by the prosecution members, reporting to him, to dismiss a case and take action as he deems it fit. 8. Visit the penal prosecution under his supervision to inspect the technical and administrative aspects of the works, file a report on the same and send it to the District Attorney office. 9. Review the session lists, the judgments issued at and decide to appeal those need to be appealed and send the acquittal and non-jurisdiction cases, which are not quashed by the appeal prosecution, due to non-application of the national law. 10. Prepare the monthly and annual lists and send the dismissed cases to the District Attorney office. 11. Act on the other cases referred to him by the penal prosecutions under his jurisdiction. 12. Intervene in the civil and personal status cases in which prosecution intervention is mandatory pursuant to the Federal Law No. (17) of 1992 concerning the Civil Procedures. 13. Inspection of the Punishment and Correctional Institution, the incarceration and precautionary detention places within his jurisdiction by himself or through a prosecution member and prepare a report containing the comments and proposals and forward the same to the District Attorney office. 14. Vetting the application for copies of the minutes of sessions and criminal investigation submitted by the concerned parties. 15. Hold periodic meetings at close intervals with the prosecution members or the staff of the criminal clerical office to listen to the matters related to their work and give his directions so as to enhance the performance standards and abide by the good conduct to be adopted. 16. To move in the important cases to supervise the investigation and conduct investigation as deemed suitable by him. 17. Send the cases in which he thinks that the freedom restricting punishment should be stayed, pursuant to Article (295) to (299) of the Penal Procedures Code, accompanied by the opinion memorandum to the District Attorney office. 18. Investigate the challenges for forgery, bankruptcy and reinstatement cases and entrust the same to any of the prosecution member of his choice. 19. Inform the District Attorney of the cases in which one of the foreign diplomatic or consular corp. is accused in relation to the diplomatic missions venues. 20. Inform the District Attorney of the cases in which one of the judges or the prosecution members is accused or their counterparts in the GCC states. When caught red-handed the case should be immediately reported. 21. Present the case of the precautionary detained accused to the court, which decided the non-jurisdiction, when the judgment is issued by not enforced, pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. 22. Report to the District Attorney office all important cases as to the parties or substance. 23. 23- Inform the District Attorney of the writs of Apprehension against the medical doctors or their precautionary detention during the investigations in the cases related to medical errors, pursuant to Article (24) of the Federal Law No. (10) of 2008 concerning the medical liability to take the necessary action. |
| النيابة الجزئية | Summary Prosecution |
| يتولى إدارة النيابة الجزئية أحد الأعضاء بدرجة وكيل أول نيابة أو من يقوم مقامه ويعاونه عدد من أعضاء النيابة بحسب الأحوال.  ويختص مدير النيابة الجزئية بما يلي:   1. توزيع العمل بين أعضاء النيابة العاملين معه. 2. إدارة أعمال النيابة من الناحيتين الفنية والإدارية وتوزيع العمل بين الموظفين. 3. توزيع المناوبات بين أعضاء النيابة وكتبة التحقيق. 4. تحقيق الطعون بالتزوير وقضايا الإفلاس ورد الاعتبار وإسناد ما يرى إسناده منها لأي من أعضاء النيابة. 5. التحقيق والتصرف فيما يختص به من قضايا. 6. الانتقال في القضايا الهامة وتولي التحقيق فيها. 7. مراجعة كشوف الجلسات والأحكام الصادرة فيها واستئناف ما يرى استئنافه منها وإرسال قضايا البراءة وقضايا عدم الاختصاص لعدم انطباق القانون الوطني على الواقعة التي لم يطعن عليها بالاستئناف إلى النيابة الكلية للمراجعة. 8. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسالها مع القضايا والمحاضر المحفوظة إلى النيابة الكلية. 9. التصرف في المضبوطات والأحراز وفقاً للقانون والتعليمات. 10. عرض أمر المتهم المحبوس احتياطيا على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. 11. إخطار المحامي العام للنيابة الكلية أو من يقوم مقامه بالحوادث ذات الأهمية سواء بالنسبة لأطرافها أو موضوعها. 12. إخطار المحامي العام للنيابة الكلية أو من يقوم مقامه في حالة طلب القبض على الأطباء أو حبسهم احتياطياً أثناء التحقيق معهم في الوقائع المتعلقة بالخطأ الطبي طبقاً للمادة 24 من القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 2008 في شأن المسئولية الطبية. | The Summary Prosecution is presided by one of the members holding senior prosecutor positions or an equivalent, assisted by a number of the prosecution members, as the case may be.  The director of the summary prosecution shall assume the following functions:   1. Distribute the tasks among the members reporting to him. 2. Manage the technical and administrative activities of the prosecution and distribute the tasks among the staff. 3. Arrange the shifts roasters for the prosecution members and the investigation clerks. 4. Investigate the challenges for forgery, bankruptcy and reinstatement cases, and entrust the same to one of the prosecution members of his choice. 5. Investigate and act in respect of the cases. 6. Move to handle and investigate in major cases. 7. Review the sessions list, the judgments issued at and decide to appeal those need to be appealed, send acquittal and non-jurisdiction cases, which are not quashed by the prosecution or by the plenary prosecution for review when the national law is not applied. 8. Prepare the monthly and annual lists and forward them with the cases and dismissed cases to the plenary prosecution. 9. Dispose of the seized items according to the law and instructions. 10. Present the case of the precautionary detained accused to the court, which decided the non-jurisdiction, when the judgment is issued by not enforced, pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. 11. Report to the District Attorney office all important cases as to the parties or substance. 12. Inform the District Attorney of the writs of Apprehension against the medical doctors or their precautionary detention during the investigations in the cases related to medical errors, pursuant to Article (24) of the Federal Law No. (10) of 2008 concerning the medical liability to take the necessary action. |
| نيابة الأموال العامة بالعاصمة | Capital Public Funds Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة الأموال العامة عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل ويعاونه عدد من الأعضاء، ويكون له:   1. كافة إختصاصات المحامي العام للنيابة الكلية المشار إليها في المادة 24 عدا البنود (6، 8، 11، 12، 13، 16، 18، 22، 23) منها. 2. إخطار مكتب النائب العام بمستجدات التحقيق وتطوراته في القضايا الهامة سواء بالنسبة لموضوعها أو أشخاص المتهمين فيها. 3. عرض القضايا المشار إليها في البند السابق على مكتب النائب العام قبل التصرف فيها. 4. متابعة القضايا التي تمت إحالتها إلى المحكمة والمرافعة في الهام منها. 5. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسالها إلى مكتب النائب العام. 6. متابعة تنفيذ الأحكام وتسوية المبالغ المحكوم بها على ضوء أحكام المادتين 81، 82 من قانون العقوبات الاتحادي والقوانين المعدلة له 7. عرض أمر المتهم المحبوس احتياطيا على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية.   **تختص نيابة الأموال العامة بما يلي**  التحقيق في جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر المنصوص عليها في الفصل السادس من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الاتحادي والجرائم المرتبطة بها المحالة إليها من ديوان المحاسبة إعمالاً لنص المادة 20 من القانون الاتحادي رقم 8 لسنة 2011 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وإعدادها للتصرف. | The public funds prosecution is presided by at least a member holding a senior prosecutor position, assisted by a number of members, who shall have:   1. All the powers and jurisdiction of the plenary Attorney General referred to in Article (24) except (paragraphs 6, 8, 11, 12, 13, 16, 18, 22 and 23) therein. 2. Keep the District Attorney office informed of the latest developments in the investigations and cases as to the accused or the substance. 3. Present the aforesaid cases to the District Attorney office for action. 4. Follow-up the cases referred to the court and plead in the significant ones. 5. Prepare the monthly and annual lists and forward them to the District Attorney office. 6. Follow-up the execution of judgments and the settlement of the adjudged amounts in view of Articles 81 and 82 of the Federal Penal code and amendments thereto. 7. Present the case of the precautionary detained accused to the court, which decided the non-jurisdiction, when the judgment is issued by not enforced, pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code.   **Public Funds Prosecution has the jurisdiction to:**  Investigate in the embezzlement, abuse or squander of the public funds, as provided for Section (6) of Chapter (1) of the Second Book of the Federal Penal Code and related crimes, referred by the State Accountability Authority, pursuant to Article No. (20) of the Federal Law No. (8) of 2011, regulating the State Accountability Authority and keep the same ready for action. |
| نيابة المخدرات | Narcotics Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة المخدرات عضو نيابة بدرجة وكيل أول نيابة على الأقل ويعاونه عدد من الأعضاء ويكون له:   1. كافة اختصاصات مـدير النيابـة الجزئية المشار إليها في المادة 26 عدا البندين (3، 4) منها. 2. إخطار مكتب النائب العام بمستجدات التحقيق وتطوراته في القضايا الهامة واستطلاع رأيه بشأن التصرف فيها. 3. متابعة القضايا التي تمت إحالتها إلى المحكمة والمرافعة في الهام منها. 4. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسالها إلى مكتب النائب العام. 5. التصرف في المضبوطات والأحراز وفقاً للقانون والتعليمات. 6. عرض أمر المتهم المحبوس احتياطيا على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الاختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية.   **تختص نيابة المخدرات بما يلي:**   1. التحقيق في الجنايات المعاقب عليها في القانون الاتحادي رقم 14 لسنة 1995 في شان مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والجداول المرفقة به، وإعدادها للتصرف. 2. التحقيق والتصرف في الجنح المعاقب عليها في القانون المذكور. | The Narcotics Prosecution is presided by at least a senior prosecutor, assisted by a number of members, who shall have:  1- All the powers of the summary prosecution director referred to in Article (26) except clauses (3, 4) thereof.  2- Keep the District Attorney office informed of the latest developments in the investigation and cases and take his opinion on the required action.  3- Follow-up the cases referred to the court and plead in the significant ones.  4- Prepare the monthly and annual lists and forward them to the District Attorney office.  5- Dispose of the seized items according to the law and instructions.  6- Present the case of the precautionary detained accused to the court, which decided the non-jurisdiction, when the judgment is issued by not enforced, pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code.  **The Narcotics Prosecution has the jurisdiction to:**  1- Investigate the crimes punishable by the Federal Law No. (14) of 1995 concerning the Control of Intoxicating Substance, tables attached hereto and prepare them for action.  2- Investigate and act on misdemeanor punishable by the said law. |
| نيابة الأحوال الشخصية | Personal Status Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة الأحوال الشخصية عضو نيابة بدرجة وكيل أول نيابة على الأقل ويعاونه عدد من الأعضاء، ويسند إليه كافة إختصاصات مـدير النيابـة الجزئية المشار إليها في المادة 26 عدا البنود أرقام 3، 4، 6 و9 منها.  تختص نيابة الأحوال الشخصية بما يلي:   1. التدخل في الدعاوى الخاصة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والمفقودين. والدعاوى المتعلقة بالأوقاف الخيرية والهبات والوصايا المرصودة للبر. 2. التدخل الجوازي في دعاوى الأحوال الشخصية في الأحوال التي نص القانون على جواز تدخلها فيها. 3. الطعن على الأحكام الصادرة في القضايا التي تتدخل فيها إن كان لذلك موجب أو مقتضي. 4. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسالها إلى مكتب النائب العام. | The Personal Status Prosecution is managed by at least a senior prosecutor, assisted by a member of members, and shall have all competences of the summary prosecution director, referred to in Article (26) except paragraph Nos. 3, 4, 6 and 9 thereof.  The Personal Status Prosecution shall have the jurisdiction to:  1- Intervene in cases related to those who lose capacity, lost or absent and the cases related to charitable endowments, grants, will for charity.  2- May intervene in the personal status cases in the cases provided for by the law.  3- Challenge all the judgments issued in the cases which may be intervened in, if applicable.  4- Prepare the monthly and annual lists and forward them to the District Attorney office. |
| نيابة الأحداث | Juvenile Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة الأحداث عضو نيابة بدرجة وكيل أول نيابة على الأقل ويعاونه عدد من الأعضاء وتكون له:   1. كافة إختصاصات مـدير النيابـة الجزئية المشار إليها في المادة 26 عدا البند 4 منها. 2. التفتيش الدوري على مؤسسات الأحداث التي تقع في دائرة إختصاصه وإعداد تقرير بملاحظاته ومقترحاته وإرساله إلى مكتب النائب العام. 3. إعداد الكشوف الشهرية والسنوية وإرسالها إلى مكتب النائب العام. 4. رئاسة اللجنة المشرفة على وحدة رعاية الأحداث.   وتختص نيابة الأحداث بما يلي:   1. التحقيق والتصرف في قضايا الأحداث الجانحين والمشردين وفقاً للقواعد المقررة في باب جمع الإستدلالات وأعمال التحقيق المبينة بهذه التعليمات مع مراعاة الأحكام الواردة بقانون الأحداث. 2. إتخاذ الإجراءات التحفظية ضد الحدث إذا إستدعت ظروف التحقيق ذلك بإيداعه إحدى دور التربية المُعدة لرعاية الأحداث لمدة أسبوع عملاً بالمادة 28 من القانون المذكور. 3. يجوز للنيابة العامة بدلاً من الأمر بالإيداع المنصوص عليه في البند السابق الأمر بتسليم الحدث إلى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه للمحافظة عليه وتقديمه عند كل طلب. 4. إبلاغ كل إجراء يوجب القانون إعلانه إلى الحدث إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ولكل هؤلاء أن يباشر لمصلحة الحدث طرق الطعن المقررة في القانون. 5. تمثيل النيابة العامة أمام المحكمة المختصة بالفصل في جرائم الأحداث الجانحين والمشردين. 6. عرض أمر الحدث المودع احتياطياً على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الإختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. | The Juvenile Prosecution shall be managed by at least a senior prosecutor, assisted by a number of members and shall have:  1- All competences of the Summary Prosecution Director referred to in Article (26) except paragraphs 4 thereof.  2- Periodic inspection of the Juvenile institutions, located within his jurisdiction, prepare a report of his comments and suggestions and send to the District Attorney office.  3- Prepare the monthly and annual reports and send them to the District Attorney office.  4- Chair the committee supervising the Juvenile care unit.  The Juvenile Prosecution shall:  1- Investigate and act on the delinquent juveniles and homeless according to the rules set out in the evidences collection and investigations set forth in these instructions, with the observance of the Juvenile Law.  2- Take precautionary actions against the Juvenile if so required by the investigation circumstances by keeping him/her at any juvenile care houses for one week pursuant to Article No. (28) of the said law.  3- The Public Prosecution, instead of the detention mentioned in the above paragraph, may handover the juvenile to one of his/her parents or the guardian to present him/her upon request.  4- Inform one of the parents or a guardian of the juvenile of any action, which the law dictates to be declared. Each of them may follow the legal ways of challenge for the best interest of the juvenile.  5- Represent the public prosecution before the court concerned with the juvenile and homeless crimes.  6- Present the case of the juvenile under precautionary detention, to the court, which issued a non-jurisdiction judgment, when the judgment is rendered, without enforcement pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. |
| نيابة أمن الدولة | State Security Prosecution |
| يتولى رئاسة نيابة أمن الدولة عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل يعاونه عدد من أعضاء النيابة ويكون له:   1. كافة إختصاصات رئيس النيابة الكلية عدا البنود أرقام 8، 11 و12 من المادة (24) 2. التصرف في قضايا الجنايات بإحالتها إلى الدائرة الجزائية المختصة بالمحكمة الاتحادية العليا، أو التقرير فيها بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجزائية، أو بإستبعاد شبهة الجناية منها، وإرسال قضايا الجنايات التي يصدر فيها أمرٌ بأن لا وجه لإقامة الدعوى إلى مكتب النائب العام للمصادقة على الأمر. 3. عرض القضايا التي ترد من جهاز أمن الدولة على مكتب النائب العام قبل التصرف فيها.   تختص نيابة أمن الدولة بما يلي:   1. التحقيق والتصرف فيما يقع من الجرائم الآتية:   أ ـ الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الاتحاد كالجرائم المتعلقة بأمنه من الداخل أو الخارج.  ب- الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية.  ج ـ الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها.  د- الجرائم الواردة في المواد (4 , 24 , 26 , 28 , 29 , 30 , 38) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.  هـ- الجرائم المنصوص عليها في المادتين (59, 60/1) من المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2013 في شأن الأسلحة والذخائر والمتفجرات والعتاد العسكري.   1. تمثيل النيابة العامة أمام الدائرة الجزائية المختصة بالمحكمة الاتحادية العليا بعضو لا تقل درجته عن درجة رئيس نيابة. 2. عرض أمر المتهم المحبوس إحتياطياً على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الإختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. | The State Security Prosecution is presided by member holding at least the chief prosecutor position, assisted by a number of prosecution members, who shall have:  1- All Plenary Chief Prosecutor’s competences, except paragraphs 8, 11 and 12 Article (24).  2- Act on criminal cases be referring them to the competent penal department at the Federal Supreme Court, or decide that there is no case, exclude any criminal suspicion and send the criminal cases, in which no case has been decided to the District Attorney office for approval.  3- Present the cases received by the state security authority to the District Attorney office for action.  The State Security Prosecution has the jurisdiction to:  1- Investigate and act on the following crimes:  a- The crimes directly affecting the union such as the internal or external security related crimes.  b- Terrorist Crimes provided for in the Federal Law No. 7 of 2014 concerning the Combat of Terrorist Crimes.  c- Crimes related to the above.  d- Crimes provided for in Article (4, 24, 26, 28, 30, 38) of the Decree by the Law No. (5) of 2012, concerning the Combat of Cyber Crimes.  e- Crimes provided for in Articles (59, 60/1) of the Decree by the Law No. (5) of 2013, concerning Firearms, Explosives and Military Material.  2- Represent the public prosecution before the Penal Department at the Federal Supreme Court by a member who is at least at chief prosecutor grade.  3- Present the case of the juvenile under precautionary detention, to the court, which issued a non-jurisdiction judgment, when the judgment is rendered, without enforcement pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. |
| نيابة العاصمة الاتحادية | Capital Federal Prosecution |
| تولى رئاسة نيابة العاصمة الاتحادية عضو نيابة بدرجة رئيس نيابة على الأقل ويعاونه عدد من أعضاء النيابة وتكون له:  كافة إختصاصات رئيس النيابة الكلية عدا البندين رقمي 8 ,11 من المادة (24)  مادة (38) تختص نيابة العاصمة الاتحادية بما يلي:   1. التحقيق والتصرف في القضايا التي تنص القوانين الاتحادية على انعقاد الاختصاص بنظرها للمحاكم الاتحادية بعاصمة الاتحاد. 2. جرائم تزوير تأشيرات أو أذون الدخول أو تصاريح أو بطاقة الإقامة أو أي محرر رسمي تصدر بناء عليه هذه التأشيرات أو الأذون أو التصاريح بقصد التهرب من أحكام قانون دخول وإقامة الأجانب أو إستعمال أي مستند مزور منها مع العلم بتزويره. 3. الجرائم التي تقع من قائد أي وسيلة من وسائل النقل إذا ادخل أجنبياً أو حاول إدخاله إلى البلاد بالمخالفة لأحكام قانون دخول وإقامة الأجانب , وجرائم إرشاد المتسللين أو دلهم في المناطق الحدودية إلى داخل أراضي الدولة. 4. الجرائم المرتبطة بالجرائم المتقدم ذكرها. 5. تمثيل النيابة العامة أمام الدائرة الجزائية المختصة بالمحكمة الاتحادية العليا بعضو لا تقل درجته عن درجة رئيس نيابة. 6. عرض أمر المتهم المحبوس إحتياطياً على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الإختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. | The Capital Federal Prosecution is managed by a member who is at least a chief prosecutor, assisted by a number of prosecution members who shall: Have all the competences of the plenary chief prosecutor, except paragraph 8, 11 of Article (24).  Article 38: Capital Federal Prosecution shall assume the following functions:  1- Investigate and act on cases which the federal laws stipulate that they should be examined by the Federal Courts at the federal capital.  2- Crimes related to visas, entry permits, residence permits or any official document issued under such visas, entry permits or residence permit, with the aim to evade the foreigners entry and residence law or the knowingly use a falsified document.  3- Crimes committed by a driver of a public means of transport when helping a foreigner or attempted to help him illegally enter the country, in breach of the Foreigners Entry & Residence Law. Crimes related to guiding the infiltrators at the borders to the state territory.  4- Crimes related to the above.  5- Represent the public prosecution before the competent penal department at the Federal Supreme Court by a member who is at least a chief prosecutor.  6- Present the case of the juvenile under precautionary detention, to the court, which issued a non-jurisdiction judgment, when the judgment is rendered, without enforcement pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. |
| نيابة البلدية | Municipality Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة البلدية أحد أعضاء النيابة، ويسند إليه كافة إختصاصات مدير النيابة الجزئية المشار إليها في المادة (26) عدا البند (4) منها ويعاونه عدد من الأعضاء.  تختص نيابة البلدية بما يلي:   1. التحقيق والتصرف في الجرائم التي تقع بالمخالفة للقوانين والأنظمة والقرارات والأوامر التي تختص بالفصل فيها محكمة البلدية. 2. تمثيل النيابة العامة لدى محكمة البلدية. | The Municipality Prosecution is managed by one of the prosecution members, who shall have the same competences of the penal prosecution director referred to in Article (26) of the Penal Procedures Code.  The Municipality Prosecution shall:  1- Investigate and act on crimes breaching the laws, regulations, resolutions and orders, under the Municipality jurisdiction.  2- Represent the public prosecution with the Municipality court. |
| نيابة المرور | Traffic Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة المرور أحد أعضاء النيابة، ويسند إليه كافة إختصاصات مدير النيابة الجزئية المشار إليها في المادة (26) عدا البند (4) منها ويعاونه عدد من الأعضاء.  تختص نيابة المرور بما يلي:   1. التحقيق والتصرف في قضايا الجنح والمخالفات المنصوص عليها في قانون السير والمرور والجنح والمخالفات الأخرى المرتبطة بها. 2. تمثيل النيابة العامة لدى المحكمة المختصة بالفصل في القضايا المشار إليها بالبند السابق. 3. عرض أمر المتهم المحبوس إحتياطياً على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الإختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. | Traffic Prosecution is managed by one of the prosecution members who shall have all the competences of the summary prosecution director referred to in Article (26) except paragraph (4) thereof, assisted by a number of members.  Traffic Prosecution shall:  1- Investigate and act on misdemeanor and other violation provided for in Traffic Law and other related offenses.  2- Represent the public prosecution before the competent court which issued the non-jurisdiction judgment in the above-mentioned cases.  3- Present the case of the juvenile under precautionary detention, to the court, which issued a non-jurisdiction judgment, when the judgment is rendered, without enforcement pursuant to Article (116) of the Penal Procedures Code. |
| نيابة الجنسية والإقامة | Citizenship & Residency Prosecution |
| يتولى إدارة نيابة الجنسية والإقامة أحد أعضاء النيابة، وتسند إليه كافة إختصاصات مدير النيابة الجزئية المشار إليها في المادة (26) عدا البند (4) منها ويعاونه عدد من الأعضاء.  تختص نيابة الجنسية والإقامة بما يلي: -   1. التحقيق والتصرف في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قانون دخول وإقامة الأجانب، وكافة الجرائم التي تختص بها محكمة الجنسية، مع مراعاة ما تختص نيابة أمن الدولة بالتصرف فيه من هذه الجرائم. 2. تمثيل النيابة العامة لدى المحكمة المختصة بالفصل في القضايا المشار إليها بالبند السابق. 3. عرض أمر المتهم المحبوس إحتياطياً على المحكمة التي أصدرت الحكم بعدم الإختصاص متى صدر الحكم دون التصرف في شأنه عملاً بالمادة 116 من قانون الإجراءات الجزائية. | The Citizenship & Residency Prosecution is managed by one of the prosecution members, who shall have the same competences of the summary prosecution director referred to in Article (26) except paragraph (4) thereof, assisted by a number of members.  The Naturalization & Residence Prosecution shall:  1- Investigate and act on crimes breaching the Foreigners Entry & Residence Law, under the jurisdiction of the Immigration Court, with the observance of the state security prosecution jurisdiction in such crimes.  2- Investigate and act on misdemeanor and other violation provided for in Traffic Law and other related offenses.  3- Represent the public prosecution before the competent court that issued the non-jurisdiction judgment in the above-mentioned cases. |